الخاتمة

الخاتمة

تتبعنا على مدار الكتاب أبعاد العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج ما بين عامي ١٣٧١ ـ ١٤٠١هـ/١٩٥١ ـ ١٩٨١م، وكما اتضح فقد شهدت هذه الفترة الكثير من المتغيرات التي أثرت في العلاقات بين البلدين وانعكست على دول الخليج العربي الأخرى.

ومن خلال دراستنا للعلاقات السعودية الإيرانية يمكن أن نقول: إنها مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي التي يمكن أن نسميها مرحلة التناقض في العلاقات السعودية الإيرانية، من خلال مواقف الدولتين من المسائل المشتركة بينهما، والتي كان لها التأثير المباشر في دول الخليج ومنها:

مسألة البترول حيث رأت المملكة العربية السعودية الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات البترولية كطريق للسيطرة على موارد الدولة، بينما رأت إيران الأخذ بمبدأ التأميم الكامل للبترول، فكانت نتيجة كل من السياستين واضحة حيث نجحت السياسة السعودية ومرت بسلام، بينما فشلت سياسة إيران وتعرضت البلاد للمتاعب والتدخل الأجنبي في شؤونها.

أيضاً موقف الدولتين من مسألة حلف بغداد عام ١٩٥٥م، حيث اتخذت المملكة العربية السعودية موقفًا مناهضًا للحلف، ورفضت كل الإغراءات والسياسات التي تؤدي إلى الأحلاف، في حين انضمت إيران إلى الحلف

ورحبت به على أمل تحقيق طموحاتها وسيادتها في المنطقة، وهو ما لم يستطع الحلف تقديمه إلى إيران، وسعت كل منهما لجذب دول الخليج الأخرى إلى جانب سياستها وهو ما نجحت به السعودية وفشلت فيه إيران أيضاً.

وهناك مسألة الادعاءات الإيرانية في البحرين والخليج التي برزت بصورة خاصة في موقف المملكة العربية السعودية ضد إيران في ادعاءاتها بشأن البحرين عام ١٩٥٧م، وهو الموقف الذي ترك أثره السلبي في العلاقات السعودية الإيرانية، والإيجابي على العلاقات السعودية بدول الخليج الأخرى، وكان ذلك بمثابة لفت نظر لدول الخليج نحو شقيق أكبر لهم يستطيع أن يقف بجانبهم، وهو ما أكدته الأحداث فيما بعد.

المرحلة الثانية : مرحلة الستينيات التي يمكن تسميتها بمرحلة التقارب في العلاقات السعودية الإيرانية، والذي انعكس على موقف الدولتين من مسألة استقلال دول الخليج العربي.

ولقد كان للتغيرات التي حدثت في المنطقة مثل قيام الوحدة بين مصر وسوريا والثورة في العراق والأفكار التي انتهجتها هذه الأنظمة خاصة الأفكار الاشتراكية وهجومها على النظم المعتدلة في المنطقة ومنها المملكة العربية السعودية وإيران، الأثر في تقارب هذه الأنظمة لمواجهة هذه الأفكار، ويعد ذلك أحد العوامل المهمة لبداية التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران، والذي دعمته القضايا الإقليمية في تلك الفترة، ومنها مسألة الادعاءات العراقية في الكويت وموقف الدولتين ضد هذه الأطماع لدعم استقلال الكويت عام ١٩٦١م، وكذلك انتهاج سياسة متقاربة لمواجهة الموقف الذي أدت إليه الثورة

في اليمن، خاصة بعد التدخل المصري فيها، وهي الفترة التي شهدت الانقسام في العالم العربي.

وقد أدت زيارة الملك فيصل لإيران عام ١٩٦٥م إلى وضع الأسس للتقارب بين البلدين في القضايا الإقليمية، ودعم إيران لسياسة الملك فيصل الداعية للتضامن بين الدول الإسلامية في مواجهة الأفكار الاشتراكية التي بدأت تأخذ طريقها في كثير من بلدان العالم الإسلامي.

أيضاً جاء الإعلان البريطاني عام ١٩٦٨م عن موعد الانسحاب من منطقة الخليج داعياً إلى التنسيق في المواقف بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهو ما نجحت الدبلوماسية السعودية في استثماره لصالح دول الخليج، خاصة عقب زيارة الشاه إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٨م التي تركت المباحثات خلالها الأثر الكبير في وقف الادعاءات الإيرانية في البحرين، بسبب موقف الملك فيصل من هذه المسألة الذي يعد أحد المعالم البارزة التي أدت إلى استقلال البحرين واعتراف إيران بعروبتها، ووقوف الدولتين بجانب استقلال قطر وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولعل التوافق السعودي الإيراني قد امتد ليشمل سلطنة عمان، حينما لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في الوقوف بجانب السلطنة، للقضاء على الثورة في ظفار خوفاً من انتقال الأفكار الثورية والاشتراكية إلى بقية بلدان دول الخليج، مما أدى إلى دعم استقلال سلطنة عمان.

وهكذا نرى أنه من خلال مرحلة التقارب في العلاقات بين البلدين قد تم حصول كل دول الخليج العربي على استقلالها، مما يؤكد الدور السعودي في هذا الشأن.

أما المرحلة الثالثة: مرحلة السبعينيات فهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الهدوء في العلاقات السعودية الإيرانية الذي فرضه الواقع بعد أن أصبح الخليج بينهما يضم دولاً اعترفت كل من المملكة العربية السعودية وإيران باستقلالها، بجانب حرص الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على استقرار هذه المنطقة، فكان لا بد للعلاقات السعودية الإيرانية من البحث عن الاستقرار، وإن اختلفت وجهات النظر بينهما حول أهم قضايا المنطقة في تلك الفترة، وهي مسألة أمن الخليج؛ فرأت إيران ضرورة إقامة تحالف بين دول الخليج للدفاع عن المنطقة، ورأت المملكة العربية السعودية أن أمن الخليج مسؤولية كل دولة من الدول المطلة عليه، ولم توافق على إقامة مثل هذا الحلف الذي تدعو إليه إيران، وفضلت المحافظة على استمرار الوضع السائد في الخليج. وعلى الرغم من هذا الخلاف إلا أنه لم يمنع استمرار العلاقات السعودية الإيرانية الطيبة التي كانت تنعكس على دول الخليج الأخرى.

وقد ظلت هذه هي السمة السائدة خلال السبعينيات والتي دعمها تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في الدول المطلة على الخليج، والتنسيق الثنائي بين هذه الدول، إلى أن كان التغيير الذي أعقب هدوء السبعينيات، والذي تمثل في قيام الثورة التي أطاحت بالشاه في إيران. وكان لتبني الجمهورية الإيرانية لمبدأ تصدير الثورة إلى دول الخليج البداية التي تركت أثرها على العلاقات السعودية الإيرانية ودول المنطقة، وكانت أحد العوامل الأساسية وراء تجمع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى في كيان واحد هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حتى تستطيع هذه الدول الوقوف أمام المتغيرات الجديدة في إيران والمنطقة والعالم.

وهكذا من خلال هذه المراحل الثلاث التي شهدتها العلاقات السعودية الإيرانية يتضح مدى نتائج هذه العلاقات وأثرها في دول الخليج، بجانب بعض النقاط البارزة الأخرى التي ارتبطت بهذه العلاقات في تلك الفترة ومنها:

أولاً: اتفاق المملكة العربية السعودية وإيران " الإمبراطورية " في صداقة الولايات المتحدة الأمريكية، وحرص كل منهما على استمرار هذه الصداقة، خاصة بعد تنازل بريطانيا للولايات المتحدة عن مواقعها في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. ومن جانبها كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على كسب هذه الصداقة، وعلى دعم التقارب فيما بين المملكة العربية السعودية وإيران حرصاً على استقرار هذه المنطقة الحيوية من العالم، ولعل الولايات المتحدة لعبت وما زالت تلعب دورها في مسألة أمن الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى الآن.

ثانياً: التقت سياسة الدولتين السعودية والإيرانية على مواجهة الشيوعية ومحاربة أي امتداد لها في منطقة الخليج، وإن كانت لهما علاقات مختلفة مع الاتحاد السوفييتي، حيث كانت العلاقات السعودية معه متوقفة نهائياً، بينما مدت إيران إليه جسور العلاقات في بعض الفترات.

ثالثاً: موقف المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها إلى الآن بجانب إمارات الخليج العربي ضد الأطماع الإيرانية، كان أحد العلامات البارزة في العلاقات السعودية الإيرانية، والذي دعم قيادة المملكة العربية السعودية لدول الخليج العربي وساعد على تأسيس مجلس التعاون بين هذه الدول.

إذا كانت تلك بعض النقاط البارزة التي ارتبطت بالعلاقات السعودية الإيرانية خلال فترة الدراسة وانعكست بشكل مباشر على بقية دول الخليج الأخرى، فإن مستقبل هذه العلاقات بين إيران ـ الجمهورية الإسلامية ـ من جهة والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى من جهة ثانية يجب أن يقوم على أساس من الاحترام المتبادل في ظل روابط العقيدة الإسلامية والمصالح التاريخية المشتركة، وتصفية الخلافات القديمة من أجل تعزيز الاستقرار والأمن والسلام، وتحقيق مزيد من التعاون في كل المجالات بين دول المنطقة، حتى يكون ذلك مثالاً للعلاقات بين الدول العربية والإسلامية لمواجهة الأخطار التي تحيط وتنتظر الكثير من بقاع العالم الإسلامي.

إن العلاقات السعودية الإيرانية وقد بدأت مرحلة من التقارب مع نهاية القرن العشرين الميلادي، في ظل الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية وعلى رأسها زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لإيران وزيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية ومحادثاته مع الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، لتؤكد بالدليل القاطع على أهمية هذه العلاقات ليس لأثرها في دول الخليج فحسب، بل لأهميتها للشعوب العربية والإسلامية. وإذ يعمل البلدان من أجل توثيق هذه العلاقات، فإن المملكة العربية السعودية تعمل أيضاً على توظيفها فيما يفيد البلدين ودول الخليج والمنطقة العربية والدول الإسلامية بوجه عام، حتى تجعل منها دعماً للإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

ولعل ذلك النهج تجاه دعم العلاقات السعودية مع الدول الإسلامية كان أحد المبادئ التي وضعها المؤسس المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود، وسار

على دربه أبناؤه حتى نالت المملكة العربية السعودية احترام دول المنطقة والدول العربية والإسلامية والعالم.

أرجو من الله أن تكون دراستنا عن العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج قد أسهمت ببعض الواجب في خدمة الباحثين في العلاقات الدولية، والتاريخ الحديث والمعاصر للمملكة العربية السعودية وإيران ودول الخليج بصفة خاصة، وللعالم العربي والإسلامي بصفة عامة.

والله ولي التوفيق،،